

صاحب السمو الملكي ولي العهد يلقي خطاباً في مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز باسم صاحب الجلالة

دلهي الجديدة ــ ألقى صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد رئيس الوفد المغربي في أشغال مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز كلمة المغرب باسم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي الرئيسة

أصحاب الجلالة

أصحاب الفخامة

أصحاب السمو والمعالي

ايها السيدات والسادة

انه لشرف عظيم لي أن أقوم بالنيابة عن والدي صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المغرب في هذا المؤتمر، وأن أنقل اليكم تحياته وتمنياته في أن يكون التوفيق حليفكم، وان من دواعى الارتياح أن يعقد هذا المؤتمر في أرض الهند التي تزخر بمعالم الحضارة العريقة التي كانت ولا تزال مرتعاً لازدهار القيم الروحية ومنهلا للثقافة والفكر والمعرفة، لا غرو فان اختيار هذا البلد العريق بلد غاندي ونهرو لاحتضان مؤتمرنا السابع، انما هو تعبير عن تقدير دول عدم الانحياز له باعتباره احدى الطلائع المؤسسة النشطة لهذه الحركة.

وانه لما يسعدني أيتها السيدة الرئيسة ان اتقدم اليكم بالتهنئة الحارة على انتخابكم لرئاسة هذا المؤتمر التاريخي، ولا يخامرني أدنى شك في أنكم ستقدمون له من طويل تجربتكم ومن حصيلة ميراثكم السياسي ومن عميق استيعابكم لفلسفة ومبادىء عدم الانحياز ما يسهل مهمتنا وينجح مسعانا ويقود خطانا الى ما نصبو اليه من تضامن فعال وتعزيز لأواصر التعاون بين دول حركتنا.

وان من العرفان أن أتقدم لكم وللمسؤولين بجزيل الشكر على الجهود التي بذلت للاعداد لهذا المؤتمر وللحفاوة الصادقة والاستقبال الحار الذي لقيناه منذ حللنا في هذا البلد العظيم المضياف، ولا يفوتني في هذا المقام ان أتوجه بالتهنئة للدول الجديدة التي انضمت إلى حركتنا، آملين أن يسهم انضمامُها في تعزيز مكانة هذه الحركة.

السيدة الرئيسة

ان حركة عدم الانحياز التي ارسينا مبادئها منذ أكثر من عشرين عاما قد جمعت تحت لوائها الآن غالبية شعوب العالم التي تتجانس أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتي تتحد في تطلعاتها السياسية قد أضحت لها مكانتها وكلمتها المسموعة في كل قضية تواجهها الأسرة الدولية، إننا مازلنا نؤمن بأن المبادىء والأهداف التي أعلناها في بلغراد تشكل اليوم أفضل أساس لسياسة دول العالم الثالث.

فسياسة التعايش السلمي والابتعاد عن الأحلاف والتكتلات وتصفية الاستعمار بجميع أشكاله وصوره

ومناهضة الميز العنصري والعمل على نزع السلاح الشامل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وصد العدوان وصيانة الاستقلال، كلها مبادىء قويمة ينعقد حولها اجتماعنا باعتبارها تشكل الدعامة القويمة لبناء صرح مجتمع دولي تسوده المساواة بين الدول والعدالة والسلام لشعوب الأرض.

وان ما نراه اليوم من تصاعد في حدة التوتر الدولي لتوجب علينا أن نتمسك بمبادىء حركتنا وأصالتنا وأن نعمل على تقوية دورها وعدم الانحراف بها عن الخط الذي رسمه لها روادها الأولون المؤسسون.

واننا اذ نرفض الانحياز الى كتلة ما ونشجب التبعية لسياسة معينة فاننا نلتزم بالمبادىء والقيم التي كانت ولا تزال العماد الرئيسي لوجود حركتنا ونحرص على تقويتها وتركيزها لأننا نعتبرها شرطاً أساسياً في إقامة السلام والعدل والمساواة بين جميع الدول الكبيرة والصغيرة.

السيدة الرئيسة

ما زالت قضية الشرق الأوسط تحتل مكاناً بارزاً في اهتمامات حركة عدم الانحياز اذ ان استمرار الوضع الخطير الناجم عن العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني والدول العربية يهدد السلم والأمن الدوليين بكيفية مباشرة ويشكل تحدياً صارخاً لمبادىء وقيم عدم الانحياز، وان المغرب ليعتبر قضية الشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين قضيته الأولى، ولا ريب في أن مأساة الشعب الفلسطيني تشكل نموذجا للظلم السياسي الدولي وصورة لاستهتار اسرائيل بالمبادىء والقيم الدولية، ونتيجة لذلك ما فتىء الشعب الفلسطيني المكافح يعاني منذ أكثر من 30 سنة من جميع أنواع الظلم والاضطهاد الصهيونيين، ويتعرض يومياً لجرائم الابادة والتقتيل التي كان آخرها المجزرة الرهيبة التي اقترفت في مخيمي صبرا وشاتيلا والتي تعتبر وصمة عار على جبين انسان القرن العشرين، وعلى الرغم من أصوات الاستنكار التي تعالت في جميع أنحاء المعمور، فان اسرائيل لا تزال متمادية في أعمال القمع وسياسة التوسع وتمارس سياسة تهويد الأراضي العربية وطمس معالمها الحضارية والدينية والأثرية وتغيير تركيبها السكاني متحدية بذلك قرارات حركتنا وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

لقد أصبح المجتمع الدولي يدرك تمام الادراك ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وان أي حل يتجاهل هذه القضية سيبوء لا محالة بالفشل.

إن إقامة سلام دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم الا على أساس تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوق الثابتة والأصيلة المتمثلة في حقه في تقرير المصير والعودة واقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، ان اسرائيل التي تمارس سياسة القوة والعدوان والتوسع لا تقتصر في عدوانها على شعب فلسطين بل تتعدى ذلك العدوان على الدول العربية، وأقرب مثال على ذلك، هو ما تعرض له لبنان الشقيق من احتلال لأراضيه، وتدمير بقراه ومدنه، وانتهاك لسيادته واستقلاله، والمغرب الذي أعلن مساندته الكاملة للبنان واستنكاره للعدوان الاسرائيلي الموجه ضده ليؤكد تضامنه الكامل مع الحكومة اللبنانية وتأييده لها في جهودها الرامية إلى الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته ووحدته الترابية.

السيدة الرئيسة

انعقد — كما تعلمون — في مدينة فاس بالمغرب مؤتمر القمة العربي الثاني عشر تحت رئاسة والدي الكريم

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في ظروف دقيقة بالنسبة للقضية الفلسطينية ولمشكلة الشرق الأوسط، وحرصاً من الأمة العربية على تحقيق السلام القائم على العدل، فقد تحمل قادتها مسؤوليتهم التاريخية واتفقوا على خطة للسلام تعتمد على الشرعية الدولية وتضمن استرجاع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وقد تركزت هذه الخطة على المبادىء التالية :

أولا : انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلّتها سنة 1967 بما فيها القدس العربية.

ثانيا : حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسته لحقوقه الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد واقامة دولة مستقلة على أرضه.

ثالثا : قيام مجلس الأمن بوضع ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة.

ذلك ما تضمنته النقطة السابعة من خطة السلام العربية، تلك النقطة التي شرحها والدي الكريم جلالة الملك الحسن الثاني محللا التركيب القانوني والعسكري والجيوستراتيجي للمنطقة عندما قال : ان المشروع العربي يظهر رغبة الدول العربية في وضع حد لحالة الحرب القائمة في المنطقة، مبيناً جلالته ان احلال السلام يتطلب انهاء حالة الحرب القائمة بين دول المنطقة، اذ انه لكي تكون هناك حالة لا حرب، يجب أن تكون هناك دولٌ محدَّدةٌ وحدودٌ محدَّدة أيضاً، وذلك يقتضي بالضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والعودة إلى الحدود التي كانت قائمة.

وللوصول الى حالة السلم والأمن وانهاء حالة الحرب لا بد من العودة الى الوضع الذي كان سائداً قبل احتلال الأراضي العربية والرجوع الى الحدود القائمة انذاك، وحينها يتم ذلك يقوم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي بوضع الضمانات التي تكفل السلام لجميع دول المنطقة ويبقى لهذه الدول بعد ذلك ان تقوم ثنائياً انطلاقاً من سيادتها الكاملة بعقد ما تراه من علاقات فيما بينها، وان مما يبعث على التفاؤل الصدى الطيب والدعم الذي يلقاه مشروع السلام العربي دولياً، ولنا اليقين بأن مؤتمرنا هذا سيقوم بتأييد هذه الخطة وتبنيها وستعمل دوله على بذل كل الجهود في التعريف بهذا المشروع والمساهمة في انجاحه، إن المغرب الذي ينتمي الى الأسرتين العربية والاسلامية ويرأس عاهله لجنة القدس يؤكد من جديد التزامه الدائم بدعم نضال الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من استرجاع حقوقه المغتصبة ويتم تحرير أرضه بما فيها مدينة القدس العربية لتعود كما كانت ملتقى للأديان السماوية ومرتعا للتعايش والتسامح.

واننا من هذا المنبر نوجه الى العالم أجمع نداءاً للوقوف الى جانب الحق والعدل ولتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقوم على أساس اعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

السيدة الرئيسة

ان التوتر المصطنع الذي تعيشه منطقة شمال غرب افريقيا لا يستهدف في الحقيقة سوى المس بوحدة المغرب الترابية، ورغم وضوح الحق المغربي والتزام المغرب الدقيق بالمشروعية الدولية في معالجته لهذه القضية، ورغم تعبير سكان الصحراء في أكثر من مناسبة عن تشبثهم بمغربيتهم وحرصهم على البقاء في حظيرة وطنهم المغرب، فان المغرب الراغب في السلم قد سلك سبيل الحكمة والتسامح وفتح الباب أمام منظمة الوحدة الافريقية لتقوم بدورها في ايجاد حل لهذا النزاع باعتبار أنها أكثر المنظمات ارتباطاً به وبذل لها كل مساعدة ممكنة لتحقيق ذلك،

وقد لبى المغرب ممثلا في عاهله رغبة العديد من الدول الصديقة التي ترى في اجراء الاستفتاء في الصحراء وسيلة لانهاء النزاع في المنطقة بأن أعلن في مؤتمر القمة الافريقي الثامن عشر في يونيو من سنة 1981 عن قبوله لاجراء استفتاء يعطي لسكان الصحراء فرصة جديدة للتعبير بكل حرية عن ارادتهم.

وقد ذكر والدي جلالة الملك الحسن الثاني في ذلك المؤتمر ما يلي :

«نظراً لرغبتنا الأكيدة في انقاذ مجموعتنا الافريقية من كل ما يتهددها بالتمزق والانفصال وفي الاحتفاظ لمنظمة الوحدة الافريقية بسمعتها كمنظمة واعية مسؤولة فقد قررنا اجراء مسطرة استفتاء مراقب تأخذ شكلياته بعين الاعتبار من جهة الأهداف المتوخاة من التوصيات الأخيرة للجنة الحكماء ومن جهة أخرى ما يملأ قلب المغرب من إيمان بحقوقه المشروعة، وباستقرار رأينا على اللجوء إلى الحل المستمد من ممارسة الاستفتاء والذي يحظى بالاعتبار في افريقيا وتقضي به توصيات الحكماء، فإننا نستجيب أولا للرغبة والطلب اللذين أعرب لنا عنهما كثير من أصدقائنا رؤساء الدول الافريقية والعربية والاوربية رغبة من المغرب في تحقيق الوئام والاستقرار في المنطقة وفي الحفاظ على روح الاخاء والتعاون مع جيرانه ساعياً بكل قواه للتعاون الكامل مع لجنة المتابعة ومنظمة الوحدة الافريقية ووضع كل امكانياته تحت تصرفها لتنفيذ هذا الاستفتاء الذي من شأنه ان يقر السلام في منطقة الصحراء الغربية».

السيدة الرئيسة

ان المغرب الذي يحرص أشد الحرص على اتباع سياسة حسن الجوار وتقوية روح الاخاء والتعاون مع جيرانه يسعى بكل قواه لبناء المغرب العربي ووضع أسس ثابتة للتكامل بين أقطاره والتعاون بين شعوبه في جو يسوده السلام والاستقرار والاخاء، وفي هذا الاطار اجتمع في الأيام الأخيرة والدي جلالة الملك الحسن الثاني بفخامة الرئيس الشاذلي بنجديد رئيس الجمهورية الشَّعبيَّة الديمقراطية الجزائرية، وليس هناك من شك في ان هذا اللقاء سيكون منطلقا وسبيلا لعهد جديد من التعاون الأخوي لمصلحة شعوب المنطقة وازدهارها.

السيدة الرئيسة

في جنوب القارة الافريقية يخوض شعب ناميبيا كفاحاً طويلا من أجل الانعتاق من سيطرة النظام العنصري على أرضه، وللتعجيل بمسلسل تصفية الاستعمار هناك، هذا المسلسل الذي أقرته هيأة الأمم المتحدة والذي يواجه بتحد ورفض من نظام بريطوريا العنصري.

ان وفد المملكة المغربية يحيي نضال شعب ناميبيا الشقيق ويؤكد له تأييده المطلق في كفاحه من أجل استقلاله التام ووحدة أراضيه، ويدعو حركة عدم الانحياز انطلاقاً من مبادئها ان تضاعف الجهود لاحباط مناورات النظام العنصري حتى يتم تنفيذ مسلسل التسوية النهائية للمشكل الناميبي وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 435.

ان شعب جنوب افريقيا ما زال يعاني أبشع مظاهر الميز العنصري الذي تفرضه عليه حكومة بريطوريا على الرغم من القرارات التي تدين نظام (الأبارتيد) وتعتبره جريمة ضد الانسانية.

ويؤكد المغرب دعمه لهذا الشعب من أجل استعادة كرامته وحريته، ويهيب بالدول الأعضاء في حركتنا أن تعمل على اقناع الجهات التي تساعد حكومة جنوب افريقيا بالعدول عن تقديم أي عون لها سواء في الميدان



الاقتصادي أو السياسي أو العسكري.

السيدة الرئيسة

ان حربا مدمرة تقوم منذ أكثر من سنتين بين بلدين مسلمين جارين ينتميان لحركة عدم الانحياز هما العراق وايران، وانه لمن المؤسف جدا أن تستمر هذه الحرب على الرغم من الجهود الكثيرة والمساعي المختلفة التي بذلت ولا تزال لوقفها، وأملنا أن تتواصل هذه الجهود والمساعي من أجل تحقيق وقف اطلاق النار والدخول في مفاوضات للوصول الى حل سلمي للنزاع يعود بالمنطقة الى الاستقرار والأمن طبقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم 514 بتاريخ 12 يوليوز 1982 ورقم 522 بتاريخ 14 اكتوبر 1982.

ان الخطوة التي قام بها العراق الشقيق، والتي تمثلت في سحب جيوشه الى حدوده تعتبر في نظرنا خطوة ايجابية نحو اقرار السلام وتوطيد سياسة حسن الجوار، كما ان تفتح العراق لمختلف مساعي الوساطة لانهاء هذا النزاع يستحق منا كل تنويه وتشجيع، ويؤكد المغرب مرة أخرى دعوته لتنفيذ قرار المؤتمر الاسلامي وبوقف اطلاق النار واجراء الحوار بين الدولتين المسلمتين الجارتين من أجل احلال السلام على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

أمَّا في افغانستان هذا البلد الذي ينتمي إلى حظيرة الدول غير المنحازة فما زال شعبه يرزح تحت وطأة احتلال عسكري أجنبي ويؤدي ثمناً غالياً للحفاظ على استقلاله وعقيدته الاسلامية، والمغرب الذي تربطه مع شعب افغانستان المسلم وشائج الدين والثقافة والحضارة يؤكد تضامنه التام مع هذا الشعب ويدعو الى انسحاب القوات الأجنبية من أراضيه وتمكينه من اختيار نظامه السياسي الذي يرتئيه بكل حرية، وسيبذل المغرب ضمن حركة عدم الانحياز كما بذل في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي وهيأة الأمم المتحدة، كل الجهود للتوصل الى الحل الذي يُرضي شعب افغانستان.

السيدة الرئيسة

ان المغرب الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط لن يدخر جهداً لتوطيد روابط التعاون بين الدول المجاورة له وللعمل على خلق الظروف القمينة بجعل حوض هذا البحر منطقة سلام طبقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانطلاقاً من ذلك ساند المغرب ولا يزال يساند — في اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي — الجهود المبذولة لتدعيم الأمن والسلام وتحقيق التعاون في المنطقة المتوسطية، لا شك في ان الانفراج الدولي رهين بنزع السلاح الشامل، وان المستوى الرهيب الذي وصل إليه السباق من أجل التسلح أصبح يمثل تهديداً خطيراً لوجود الانسان وبقائه، واذا كانت دواعي هذا السباق كامنة في الصراع الدولي بين الكتلتين فان الأقطار النامية هي الضحية الأولى له، ومما يؤسف له ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة التي انعقدت في السنة الماضية بنيويورك والتي خصصت لنزع السلاح عجزت عن بلوغ أي من الأهداف الأساسية التي رسمتها المجموعة الدولية لها، ويرى المغرب انه من الضروري تبني برنامج كامل لنزع السلاح تترجم فيه الغاية والأهداف إلى تدابير عملية تحدد مواقيت تطبيقها حسب جداول زمنية معينة.

السيدة الرئيسة

ما زالت دول العالم الثالث تعاني من تبعات الحيف في النظام الاقتصادي الدولي وتطالب باقامة نظام

اقتصادي جديد يُبنى على أسس جديدة تختلف عن الأسس الموروثة عن نظام الاستغلال الذي واكب عصر الاستعمار، ولقد أعطت الأقطار غير المنحازة وبقية الأقطار النامية البرهان منذ انعقاد المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة على ما تتوفر عليه من روح بناءة واستعدادات طيبة لكي تضمن انطلاقة سليمة للمفاوضات الشمولية بين الشمال والجنوب، ومن المؤسف ان نلاحظ ان هذه المفاوضات لم يتم الشروع فيها لحد الآن بسبب الموقف العنيد المتصلب الذي تقفه من تلك المفاوضات الشمولية بعض الدول المتقدمة، ان حركة عدم الانحياز قد أكدت مراراً ان كل تلك المفاوضات يجب أن تتم في اطار منظمة الأمم المتحدة، بحيث يكون للجمعية العامة للمنظمة الدولية الدور الرئيسي في سيرها، وقد أصبح من البديهي ان الشروع الفوري في مفاوضات شمولية ومتكاملة حول ميادين التجارة والمواد الأولية ومشاكل الأمن الغذائي والمشاكل المالية والنقدية ومعضلة الدَّيْن ضرورة حيوية عاجلة وذات آثار عميقة وسياسة اقتصادية على علاقات الشمال بالجنوب، لأنه لا بديل عن تلك المفاوضات لتحقيق بنية جديدة وسليمة للاقتصاد العالمي.

ان على مؤتمرنا ان يدعو الأقطار المتقدمة كيفما كان نظامها الاقتصادي ان تنتهز هذه الفرصة التاريخية وتسعى الى تحقيق اتفاق فعلي ملموس من أجل الربط بين النمو الاقتصادي للشمال وبين الجنوب، ان الحالة الاقتصادية الدولية اليوم تتطلب التعجيل باتخاذ التدابير من اجل حماية القدرة الشرائية لصادرات الأقطار النامية من المواد الأولية عن طريق ايجاد توازن منصف بين اسعار واردات تلك الأقطار من المواد والخدمات وبين اسعار صادراتها من المواد الأولية، ان استمرار وضعية التدهور في ميزان المبادلات سوف يقضي كليا على مجهودات التصنيع التي تبذلها الأقطار النامية من أجل الزيادة في قيمة منتجاتها، وهناك مثال حي آخر يتجلى في الوضعية الفلاحية والغذائية المتدهورة التي تشهدها معظم الأقطار النامية والتي أصبحت تهدد بأعظم الأخطار وخاصة في القارة الافريقية، ويستخلص من ذلك انه لا غنى عن قيام تعاون جاد ومستمر بين الأقطار النامية في ميدان الفلاحة حتى تتمكن هذه الأقطار من الاستفادة الكاملة من مواردها الغذائية وتحقيق فائض منها ليسمح بقيام أجهزة تضمن الأمن الغذائي العالمي، ولهذا الغرض يتعين اتخاذ تدابير مناسبة على المستوى العالمي من أجل التعجيل بالتوظيفات الضرورية لتقوية الهياكل الأساسية للأمن الغذائي في الأقطار النامية، وبذلك يتضح ان الدور الأول في معالجة قضايا التخلف يعود الى الأقطار النامية نفسها، ولا بد أن نشير أخيراً الى معضلة الدَّيْن العمومي التي يعاني منها العالم الثالث والتي بلغت درجة من الخطورة لم يسبق لها مثيل، ان هذه المعضلة المزمنة تهدد بانهيار اسس الاقتصاد العالمي وتدعو الى اعادة النظر في القواعد النقدية والمالية الجاري بها العمل وذلك يقتضي الاسراع في القيام بدراسة جدية ومتكاملة لمعضلة ديون الأقطار النامية في اطار الدراسة الشمولية لمشاكل التخلف على المستوى العالمي وفي سبيل تحقيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

السيدة الرئيسة

ان حركتنا التي اولت خلال السنتين الأخيرتين عناية بالغة لقانون البحار من حقها أن تبتهج لاقرار المعاهدة الدولية لقانون البحار ومرفقاتها من لدن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هيأة الأمم المتحدة وتوقيعها في دجنبر المنصرم، ولنا الأمل في أن تتراجع بعض الدول عن اعتراضاتها حتى يمكن لهذه المعاهدة ان تدخل حيز التطبيق.

سيدتي الرئيسة

لا يسعني في الختام الا أن أذكّر في هذا المقام بنداء جلالة الملك الحسن الثاني في مؤتمر بلغراد التأسيسي

عام 1961 حين نادى بضرورة العمل على استكمال الحرية الاقتصادية للدول، والكفاح المشتركة للقضاء على اسباب عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأمم الغنية والفقيرة باعتبار ان عدم التوازن هذا هو اساس التوتر وعدم الثقة والاضطراب في العلاقات الدولية، وبعد ما يزيد على عشرين سنة على هذا النداء فاننا ما زلنا نواجه نفس التحديات ونشكو من نفس الأعراض.

ان السبيل الوحيد لتحقيق ما ننشده يتطلب منا الالتفاف حول مبادئنا، وان نوحد مواقفنا قولا وفعلا، وان نبتعد عن المشاكل الثنائية والهامشية، وان نجعل من تضامننا الحقيقي الحد الأدنى في تعاملنا المشترك مع الدول الغنية حتى نعطي لكلمتنا الوزن السياسي اللائق بها، وحتى نحقق لشعوبنا مزيداً من الحرية ومزيداً من الازدهار والرفاهية والرخاء.

والسلام، وشكراً سيدتي الرئيسة.

الخميس 24 جمادى الأولى 1403 — 10 مارس 1983